

اليمن - الطوارئ الكبرى

8 مايو (أيار) 2020

صحيفة الحقائق رقم (7) للعام المالي 2020

تمويل الجهود الإنسانية

الإغاثة في اليمن في العامين الماليين 2019-2020	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث ¹	12,707,420 دولارًا
	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام ²	961,309,671 دولارًا
	مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ³	60,810,000 دولار
		1,134,827,091 دولارًا⁴

أبرز النقاط

- شدّد تحليل أجرته الأمم المتحدة على تفاقم الأوضاع في بيئة عمل جهات الإغاثة الإنسانية في اليمن في عام 2019
- أفاد مسؤولو الصحة بوجود 35 حالة مؤكدة إصابتها بفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وسبع وفيات بالفيروس ذاته
- تثير جهات الإغاثة الشواغل بشأن ما لجائحة فيروس كورونا المستجد الاقتصادية من آثار اقتصادية فيما يتعلق بالأمن الغذائي
- نحو 148,700 متضرر من السيول في 13 محافظة منذ منتصف شهر أبريل (نيسان)

موجز بالأرقام

30,5 مليون

عدد سكان اليمن

الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

24,1 مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية

الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

3,6 مليون

مُهَجَّر داخليًا في اليمن

الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

17 مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات الغذائية العاجلة

شبكة نظم الإنذار المبكر بشأن المجاعات (FEWS NET) — مارس (آذار) 2020

17,8 مليون

فرد يحتاجون إلى خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

أبرز التطورات

- بتاريخ 6 مايو (أيار)، أعلن وزير الخارجية الأمريكي "مايكل ر. بومبيو" (Michael R. Pompeo) عن تمويل إضافي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام بقيمة تبلغ نحو 225 مليون دولار تقريبًا لبرنامج الأغذية العالمي لصالح المساعدات الغذائية العاجلة التي يُقَدِّمها البرنامج التابع للأمم المتحدة في جنوب اليمن، إلى جانب أعمال الإغاثة المُخَفَّضة في شمالي البلاد حيث خَفَّض برنامج الأغذية العالمي مساعداته هناك بسبب المعوقات التي يفرضها الحوثيون. وأعلن السيد "بومبيو"، كذلك، عن تمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بقيمة 780,000 دولار لدعم أعمال الإغاثة من فيروس كورونا المستجد. ومع هذا التمويل الجديد، يصل إجمالي دعم الجهود الإنسانية الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة في اليمن إلى أكثر من 1.1 مليار دولار منذ العام المالي 2019.
- سلط تحليل أجرته الأمم المتحدة على التدهور الشديد الحاصل بشأن تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن في عام 2019، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون؛ إذ تُوصَف البلاد بأنها واحدة من أقل أوساط العمل تيسيرًا على جهات الإغاثة الإنسانية في العالم بأسره. ومع أن العوائق التي يفرضها الحوثيون قد اضطرت حكومة الولايات المتحدة إلى تعليق برامج الإغاثة الإنسانية للمنظمات الدولية غير الحكومية تعليقًا جزئيًا في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في أواخر مارس (آذار)، إلا أن حكومة الولايات المتحدة ما تزال تُقَدِّم الدعم لبعض الأعمال التي تهدف إلى حفظ أرواح الناس، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا؛ وهي الأعمال التي يُمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين. وتواصل حكومة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع غيرها من الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، دعم المساعي المكثفة الرامية إلى تقديم المساعدات لحفظ أرواح الناس وفق المبادئ والضوابط المتبعة في هذا الشأن.
- ومع زيادة عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في اليمن، يتولى شركاء حكومة الولايات المتحدة تعديل مسارات العمل في برامجهم الراهنة بما يكفل الصحة والسلامة لموظفيهم وللمستفيدين من هذه البرامج، مع مواصلة إجراء تلك الأعمال حيثما كان ذلك ممكنًا. وترصد حكومة الولايات المتحدة الآثار الثانوية لجائحة فيروس كورونا المستجد، ومنها آثارها الاقتصادية على الصعيد العالمي، وما لها من آثار سلبية فيما يتعلق بالأمن الغذائي وإتاحة سبل العيش.

¹ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث (USAID/OFDA)

² الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP)

³ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

⁴ يشمل هذا الإجمالي ما يقرب من 2,510,000 دولار تمويلًا من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية لصالح أعمال الاستعداد لفيروس كورونا المستجد والإغاثة منه بموجب إستراتيجية التمويل التكميلي للوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستعداد له والإغاثة منه في الخارج (Supplemental Funding to Prevent, Prepare for, and Respond to COVID-19 Abroad).

آثار فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه

- أكد مسؤولو الصحة في اليمن، حتى 8 مايو (أيار)، إصابة 35 حالة بفيروس كورونا المستجد، إلى جانب وفاة سبعة بالفيروس نفسه، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. ويشمل هذا المجموع عددًا من الحالات الجديدة التي أبلغت بها السلطات الصحية لدى حكومة الجمهورية اليمنية في محافظات عدن وحضرموت وتعز، بعد إبلاغها عن ظهور أول حالة في حضرموت بتاريخ 10 أبريل (نيسان). ويتولى مسؤولو الصحة في حكومة الجمهورية اليمنية إجراء اختبارات تتبع انتقال العدوى من تلك الحالات التي اكتشفت، مع فرض المزيد من القيود على الحركة للحد من انتشار المرض. وما تزال منظمات الإغاثة تنادي بضرورة إعفاء السلطات سلع الإغاثة وموظفي تلك الجهات من تلك القيود المفروضة على الحركة بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الأساسية.
- وكانت وزارة الصحة العامة والسكان، التي تتخذ من صنعاء مقرًا لها، قد أعلنت عن ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد في شمال اليمن بتاريخ 5 مايو (أيار). ويتولى المسؤولون الحوثيون، وفق ما تقيد به التقارير، عزل من كانوا على اتصال بتلك الحالة. ومع أن هذه هي الحالة الأولى التي يُبلغ المسؤولون الحوثيون رسميًا عن ظهورها، إلا أن منسقة الشؤون الإنسانية المقيمة لدى الأمم المتحدة، السيدة ليز غراندي (Lise Grande)، قد أصدرت بيانًا بتاريخ 23 أبريل (نيسان) أشارت فيه إلى أنه من المحتمل أن ينتشر المرض على نحو خفي وغير مخفف على نطاق أشد اتساعًا في شمالي البلاد وفي جميع أرجائها، وذلك استنادًا إلى أنماط انتقال هذا الفيروس في بلدان أخرى. وتواصل جهات الإغاثة دعواتها إلى ضرورة قيام جميع السلطات بمسؤولياتها الواجبة بمقتضى اللوائح الصحية الدولية فيما يتعلق بالإبلاغ عن الحالات صراحةً في حينها.
- تقيد الجهات العاملة في مجال الأمن الغذائي بأن القيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كورونا وما لها من آثار اقتصادية على الصعيد العالمي، ولا سيما اضطراب سلسلة التوريد وانخفاض تدفقات التحويلات، من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف في جميع أنحاء البلاد. فقد أدى التعطل عند نقاط التفتيش، وغيرها من التحديات التي تواجه توصيل المساعدات بسبب جائحة كورونا، إلى تأخير تسليم المساعدات الإنسانية في الأسابيع الأخيرة. وإلى جانب ذلك، ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية منذ يناير (كانون الثاني)؛ إذ زادت أسعار الفاصوليا الحمراء بنحو 11%، وارتفعت أسعار الأرز بنحو 7%، وكذلك أسعار السكر بنحو 23%، وأسعار الزيوت النباتية بأكثر من 17%. ومع استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني وارتفاع أسعار المواد الغذائية، زادت النسبة المئوية من العائلات التي تعاني من فقر الاستهلاك الغذائي من 9% في فبراير (شباط) إلى 11% في مارس (آذار)، وفق ما يُفيد به برنامج الأغذية العالمي. بل إن البرنامج التابع للأمم المتحدة يُشير في أحد تحليلاته إلى أن الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا سيكون أشد تدميرًا من المرض نفسه فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في اليمن، ولا سيما فيما يتصل بمستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد وشدته.
- ويتولى شركاء حكومة الولايات المتحدة، في جميع أنحاء اليمن، تكييف برامج الإغاثة الإنسانية الراهنة لديهم وتعديلها بما يدعم أعمال الاستعداد لفيروس كورونا المستجد والإغاثة منه. فبالإضافة إلى إجراء البرامج الصحية العامة والمياه والصرف الصحي والصحة العامة في ثماني محافظات، يقوم أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على وضع خطة تواصل للوقاية من الفيروس، على نحو خطة التواصل المشتركة التي تعتمد على منظمة الصحة العالمية، وذلك بهدف تشاركها مع المستفيدين في الأماكن العامة وفي نقاط توزيع المساعدات الإنسانية. كذلك، أعاد شريك آخر، من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الخارجية للكوارث، ضبط توجهات جلسات التوعية بالنظافة العامة بقصد التركيز على الوقاية من فيروس كورونا المستجد، ليُقدّم بذلك رسائل التوعية العاجلة بشأن أعراض هذا المرض والطرق الملائمة لغسل اليدين إلى أكثر من 7,400 فرد في نحو 370 جلسة للتوعية بالنظافة العامة عُقدت في محافظة الحديدة في شهر مارس (آذار). وفي محافظة الضالع، تُقدّم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الخارجية للكوارث دعمها إلى منظمة أخرى لتعديل برامج الرعاية الصحية الأولية لديها بهدف إتاحة مواد النظافة للموظفين في منشآت الرعاية الصحية التي تدعمها هذه المنظمة الشريكة.
- كذلك، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، إجراء أعمال التقييم والحماية للعائلات، ومنها تقديم الخدمات الاستشارية وتشغيل المراكز المجتمعية، في مناطق كثيرة، إلى جانب توزيعها المساعدات النقدية المتعددة الأغراض (MPCA)، رغم القيود المفروضة على الحركة بسبب فيروس كورونا المستجد. فقد زادت المفوضية عدد المستفيدين الذين يتلقون منها المساعدات النقدية المتعددة الأغراض في شهر أبريل (نيسان) بهدف تمكين العائلات من شراء مواد النظافة وتعزيز مواردهم في حال ألحقت جائحة كورونا الضرر بالأعمال التي يكسبون منها عيشهم. وقد بدأت الوكالة التابعة للأمم المتحدة توزيع النقود لدعم 22,500 عائلة من المهجّرين داخليًا والمستضعفين في التجمعات السكنية التي تُؤويهم في محافظات عمران وذمار وحجة والحديدة وإب وصنعاء في أوائل شهر أبريل (نيسان). كذلك، بدأت المفوضية وأحد الشركاء من جهات الإغاثة توزيع المستلزمات المنزلية الأساسية على 2,000 عائلة من المهجّرين في الحديدة. وتولت المفوضية، أيضًا، تركيب منصات لغسل اليدين في نقاط التوزيع، ووزعت كذلك رسائل الوقاية من فيروس كورونا المستجد في أثناء أعمال التوزيع.
- وإلى جانب ذلك، تتولى مجموعات العمل تنسيق إجراءات التخفيف من حدة جائحة فيروس كورونا المستجد. إذ أصدرت مجموعة الإيواء، بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إرشادات جديدة بشأن الأعمال التي يُجريها شركاء المجموعة، ناصحةً إياهم بتوزيع المساعدات على البيوت، قدر المستطاع، لتجنب اصطاف المستفيدين على النحو المعتاد، وأوصتهم كذلك بقصر الحضور إلى نقاط التوزيع على فرد واحد من كل عائلة. وجاء في تلك الإرشادات، أيضًا، الحث على غسل اليدين قبل الاصطاف وبعده، مع المحافظة على التباعد ما بين المستفيدين المصطفين. وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الخارجية للكوارث، وضعت المجموعات المعنية بالأمن الغذائي والزراعة والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والصحة العامة، وكذلك المجموعة المعنية بالنقد والأسواق، إجراءات العمل الاعتيادية في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، مع وضعها الوثائق الإرشادية التي تسلط الضوء على المواصفات الفنية

والأولويات وتعديلات البرامج اللازمة للحد من خطر انتقال العدوى مع المحافظة على استمرار برامج الإغاثة الإنسانية رغم القيود المفروضة على الحركة بسبب هذه الجائحة.

تمكين جهات الإغاثة الإنسانية

- أفادت الأمم المتحدة بتدهور الأوضاع في الأوساط التي تعمل فيها جهات الإغاثة الإنسانية في اليمن، ولا سيما في تلك المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، في عام 2019. فقد أعاققت القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وتأخير اعتماد الاتفاقات الفرعية للمنظمات غير الحكومية تسليم المساعدات الإنسانية إلى 8.3 ملايين فرد في عام 2019، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. وفي العام نفسه، أيضاً، سجلت الأمم المتحدة نحو 2,400 واقعة قُطعت فيها السبيل إلى توصيل المساعدات الإنسانية، وأكثر من 500 واقعة مُرست فيها أعمال عنف ضد جهات الإغاثة الإنسانية بأصولها ومنشأتها وموظفيها. وقد حدث العدد الأكبر من وقائع قطع سبيل المساعدات الإنسانية هذه، بحسب ما سجلته الأمم المتحدة، في محافظتي أمانة العاصمة والحديدة الخاضعتين لسيطرة الحوثيين، وذلك بنسبة قدرها 20% في أولهما، وبنسبة قدرها 15% في الأخرى، على الترتيب. وقد حدثت أكثر وقائع تعطيل توصيل المساعدات الإنسانية هذه، وفق ما أورده التحليل الذي أجرته المنظمة، بسبب القيود المفروضة على الحركة؛ إذ بلغت نسبتها 40% من إجمالي عدد الوقائع في هذا الشأن، وتليها ترتيباً وقائع التدخل في أعمال الإغاثة الإنسانية بنسبة تزيد عن 30% من إجمالي تلك الوقائع. وجدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد أفادت باشتداد حدة معوقات توصيل المساعدات الإنسانية في تلك المناطق التي يبسط الحوثيون عليها سيطرتهم، في عام 2019؛ وذلك بنسبة بلغت خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2018.

السيول

- كان للأمطار التي انهمرت بغزارة، وما نتج عنها من السيول، آثارها في أكثر من 21,200 عائلة؛ أي في نحو 148,700 فرد، في 13 محافظة في شمالي اليمن وجنوبه منذ منتصف شهر أبريل (نيسان)، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. وقد أصدرت منسقة الشؤون الإنسانية المقيمة لدى الأمم المتحدة، السيدة ليز غراندي (Lise Grande)، بياناً بتاريخ 26 أبريل (نيسان)، وأشارت فيه إلى ما لهذه السيول من أثر مدمر، وشدّدت على أن هذه السيول تُفاقم من شدة ضعف الناس ممّن يعانون بالفعل من شدة انعدام الأمن الغذائي المنتشر على نطاق واسع ومن أسوأ تفشّ لوباء الكوليرا في العالم. وقد دُمّرت هذه السيول البيوت والطرق وأماكن الإيواء ومنشآت البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومنها المراحيض العامة وخزانات المياه، أو ألحقت بها الضرر. وقد أسفرت السيول، في محافظة مأرب، عن مصرع ما لا يقل عن سبعة أفراد وإصابة ما لا يقل عن 250 آخرين. كذلك، أعربت الجهات العاملة في مجال الإغاثة عن قلقها بشأن اشتداد خطر انتقال الأمراض المنقولة بالمياه بسبب تلوث مصادر المياه.
- وصفت تقارير تقييم الاحتياجات الإنسانية المواد الغذائية والمأوى ومواد الإغاثة والمساعدات بشأن خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بأنها احتياجات عاجلة للمجتمعات المتضررة من السيول، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. واستجابة لذلك، يتولى برنامج الأغذية العالمي؛ وهو أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام، توزيع المساعدات الغذائية العاجلة، ومن ذلك توزيعه طناً مترياً واحداً من الفاصوليا على أكثر من 200 عائلة في صنعاء. وبالإضافة إلى ذلك، تقود المنظمة الدولية للهجرة، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث وغيرها من الجهات المانحة، جهود الإغاثة العاجلة فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في مأرب؛ إذ تُقدّم هناك الدعم العاجل، ومنه إصلاح مراكز توزيع المياه المتضررة في مخيمات المُهجّرين داخلياً. وفي أمانة العاصمة ومأرب وصنعاء، ورّعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وغيره من الجهات المانحة، أكثر من 2,500 بطانية، ونحو 1,600 فراش، و140 خيمة، على 500 عائلة من المُهجّرين. ورّعت هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، كذلك، لوازم الإيواء العاجل، وأدوات المطبخ، والفُرش، والمصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية، على 1,800 عائلة من المُهجّرين داخلياً في محافظتي عدن ولحج.
- ويُتيسر شركاء حكومة الولايات المتحدة وغيرهم من وكالات الإغاثة مع مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM)، والمجموعات المعنية بالأمن الغذائي والزراعة والإيواء وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وغيرها من مجموعات العمل، بقصد تحديد الاحتياجات وتنفيذ المزيد من الأعمال للإغاثة من تلك السيول، ومنها إجراء حملات التنظيف وإزالة الرواسب درءاً للمخاوف بشأن خدمات الصرف الصحي، وتوزيع المساعدات الغذائية العاجلة، ومستلزمات النظافة العامة، ومواد الإيواء، وإصلاح منشآت البنية التحتية للإمداد بالمياه، ودعم خدمات نقل المياه بالشاحنات في الحالات العاجلة لتمكين الناس من الحصول على مياه الشرب الصالحة.

التهجير وغياب الأمن

- في يوم 25 أبريل (نيسان)، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية في جنوب اليمن؛ وهو ما يخالف اتفاق الرياض المُبرم في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2019 بشأن تقاسم السلطة بين حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. وكان الهدف من هذا الاتفاق إنهاء التوتر المتصاعد بين الطرفين في أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في مدينة عدن والمناطق المحيطة بها في شهر أغسطس (آب) عام 2019. وفي حين ظلت الأوضاع الأمنية مستقرة إلى حد كبير في عدن منذ توقيع اتفاق الرياض، إلا أن إعلان المجلس الانتقالي الأخير قد أثار المخاوف لدى جهات الإغاثة؛ إذ

كانت تلك الاشتباكات التي وقعت في أغسطس (آب) قد أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وتعطيل تقديم الخدمات الأساسية، وتعليق برامج المساعدات الإنسانية لمدة من الزمن، ونقل بعض موظفي الإغاثة مؤقتاً خوفاً على سلامتهم وأمنهم. غير أنه لم يرد من وكالات الإغاثة، حتى 8 مايو (أيار)، أي بلاغ بشأن حدوث أي تعطل شديد في أعمال الإغاثة الإنسانية أو تغيير كبير في الأوضاع الأمنية في الجنوب. وتواصل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية رصد الوضع هناك وما قد يكون له من آثار في أعمال الإغاثة الإنسانية.

- ما يزال القتال المحتدم في شمال اليمن، وبخاصة في محافظتي الجوف ومأرب، يدفع بالناس إلى النزوح ويفاقم من شدة الاحتياجات الإنسانية هناك، وفق ما تُفيد به تقارير المنظمة الدولية للهجرة. فقد دفع العنف المتصاعد إلى تهجير أكثر من 65,500 فرد في المدة ما بين 21 يناير (كانون الثاني) و22 أبريل (نيسان)، وقد فر أغلب هؤلاء المهجّرين داخلياً إلى مدينة مأرب أو إلى مديريات الوادي ومدغل الجدعان وصرواح. وقد قدّمت المنظمة الدولية للهجرة والشركاء من جهات الإغاثة المساعدات العاجلة من المواد الغذائية وخدمات الرعاية الصحية و مواد الإغاثة ومياه الشرب الصالحة ومساعدات الصرف الصحي ودعم الإيواء والتوطين إلى نحو 45,600 فرد من المهجّرين الجدد في مأرب منذ 21 يناير (كانون الثاني).
- وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تقديم الدعم إلى العائلات المهجّرة في مأرب. فقد تولى شركاء المفوضية، في المدة الأخيرة، تقييم ما يقرب من 7,800 عائلة من المهجّرين والتجمعات السكنية التي تؤويهم، واصفةً الاحتياجات المنزلية بالعاجلة. وقد خلص هذا التقييم، أيضاً، إلى أن غالبية العائلات التي نزحت إلى مأرب مؤخراً هي تلك الأسر التي تعولها نساء، وليس لدى كثير من أفرادها مستندات لإثبات هوياتهم. واستجابةً لذلك، ورّعت المفوضية المستلزمات المنزلية الأساسية، ومنها لوازم المطبخ والفُرُش والمصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية، على 940 عائلة من المهجّرين في شهر أبريل (نيسان). كذلك، تتعاون جهات الإغاثة مع السلطات المحلية لضمان تمكين المهجّرين داخلياً، ممّن ليست لديهم مستندات لإثبات هوياتهم، من تحصيل الخدمات العامة الأساسية، ومنها الخدمات الصحية والتعليمية.
- وتواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كذلك، إتاحة مواد الإغاثة العاجلة للعائلات المهجّرة حديثاً في محافظات إب وصعدة وتعز. إذ تتولى هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، بتمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وغيره من الجهات المانحة، توزيع الفُرُش وأدوات المطبخ، عن طريق الشركاء من جهات الإغاثة، على أكثر من 900 عائلة من المهجّرين في إب وتعز، وأكثر من 1,300 عائلة من المهجّرين في صعدة. غير أن المفوضية ترى أن توزيع المساعدات يتأخر كثيراً بسبب القيود والتدابير الوقائية المفروضة بسبب جائحة كورونا، ومنها التحول إلى توزيع المساعدات على البيوت بدلاً من اصطاف المستفيدين، بهدف المحافظة على التباعد بينهم.
- وقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن أعداد المهاجرين الوافدين إلى اليمن شهرياً قد انخفض بنسبة قدرها 75%، في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) ومارس (آذار)؛ إذ انخفض عددهم من نحو 28,000 مهاجر، في شهر يناير (كانون الثاني)، إلى 7,200 مهاجر في شهر مارس (آذار). وترى المنظمة الدولية للهجرة أن هذا الانخفاض يرجع، في المقام الأول، إلى انخفاض عدد المهاجرين الذين يفدون من جيبوتي؛ ولعل السبب في ذلك تلك التدابير الأمنية الصارمة التي اتخذتها حكومة جيبوتي فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا المستجد؛ وهي التدابير التي تحظر على القوارب مغادرة البلاد. وقد انخفض تدفق المهاجرين، كذلك، بسبب التدابير الأمنية المشددة التي اتخذها الحوثيون وحكومة الجمهورية اليمنية في المناطق الساحلية، التي يفد إليها معظم المهاجرين إلى اليمن، إلى جانب القيود المفروضة على الحركة الداخلية لمنع انتشار الوباء.
- وقد اشتدت المشاعر المناهضة للمهاجرين مع التقارير التي تُوردها وسائل الإعلام ووسائل التواصل في البلاد، والتي تُرجع كذباً انتشار فيروس كورونا المستجد إلى وفود المهاجرين؛ وهو ما يزيد من حدة الأخطار التي تُحدق بالمهاجرين الوافدين إلى اليمن، بحسب ما تُفيد به المنظمة الدولية للهجرة. وتحت المنظمة الدولية للهجرة المسؤولين من الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية على إطلاق سراح المهاجرين المحتجزين، وإيقاف ذلك الخطاب المُجّيف الذي يربط انتشار الوباء بالمهاجرين، وإتاحة سبل توصيل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين دونما شرط أو قيد. وما تزال المنظمة الدولية للهجرة، بدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تمد يد العون إلى المهاجرين الوافدين حديثاً إلى اليمن، ومن ذلك التوعية بالنظافة العامة، واتخاذ إجراءات الوقاية من العدوى ومكافحتها، وبيان المخاطر، بهدف منع انتشار فيروس كورونا المستجد بين جماعات المهاجرين وإغاّتهم منه.

الأمن الغذائي والتغذية

- في شهر نيسان (أبريل)، اضطر برنامج الأغذية العالمي؛ وهو أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى إعادة ضبط معايير تقديم المساعدات الغذائية العاجلة في شمال اليمن؛ وهو ما قلّل من توزيع المساعدات الغذائية العينية وقسامم الغذاء بنسبة قدرها 50%؛ وكان ذلك نتيجة مباشرة لاشتداد وطأة القيود التي يفرضها الحوثيون وتدخلهم في أعمال الإغاثة الإنسانية.
- وفي يوم 6 مايو (أيار)، أعلن وزير الخارجية الأمريكي، السيد "بومبيو"، عن المزيد من المساعدات الإنسانية، من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام، بقيمة تبلغ نحو 225 مليون دولار لدعم المساعدات الغذائية العاجلة لدى برنامج الأغذية العالمي في جنوبي اليمن، إلى جانب أعمال الإغاثة المُخفّضة في شمالي البلاد. ويُمكن هذا التمويل الجديد برنامج الأغذية العالمي من مواصلة تقديم المساعدات الغذائية العاجلة، التي تحفظ على الناس أرواحهم، إلى ما يزيد عن 8 ملايين فرد في جميع أنحاء البلاد شهرياً؛ وذلك عن طريق التحويّلات النقدية لشراء المستلزمات الغذائية وقسامم الغذاء والمعونات الغذائية العينية ومساعدات التغذية.

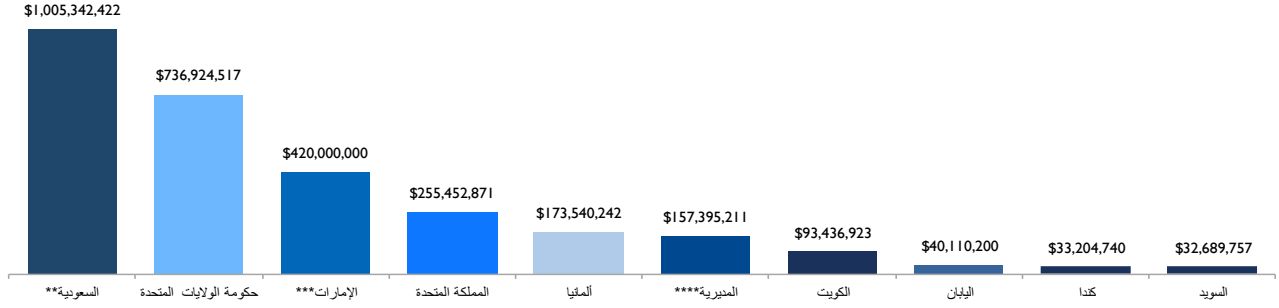
- ما يزال القلق يساور جهات الإغاثة بشأن استمرار انخفاض قيمة العملة اليمنية وما يُتَوَقَّع من نزوب احتياطي العملات الأجنبية الذي ضخته المملكة العربية السعودية لدى البنك المركزي اليمني التابع لحكومة الجمهورية اليمنية، عام 2018، بقيمة ملياري دولار بهدف موازنة الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ومن شأن نزوب تلك الوديعة، على الأرجح، أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في اليمن واستفحال الأوضاع الإنسانية فيه، ولا سيما ما يتعلق منها بالأمن الغذائي. وترصد حكومة الولايات المتحدة الوضع عن كثب، وتقدم الدعم إلى شركائها من جهات الإغاثة، بقصد وضع الخطط لأي تأثير ينتج عن ذلك في الأوضاع الإنسانية في اليمن.
- تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عددًا من المنظمات الدولية غير الحكومية بقصد تقديم المعونات الغذائية ومساعدات التغذية العاجلة في اليمن. ففي مارس (آذار)، ورَّعت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام، قسائم الغذاء؛ وهي قسائم يُمكن استبدالها بالمواد الغذائية لدى المتاجر والباعة المحليين، على أكثر من 126,000 فرد في حجة والحديدة، في حين ورَّع شريك آخر من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قسائم الغذاء على نحو 4,100 فرد في محافظة أبين، ونحو 1,500 فرد في الضالع، ونحو 4,600 فرد في لحج. وفي الشهر نفسه، أيضًا، واصلت هذه المنظمة، من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقديم برامج مساعدات التغذية العاجلة في جميع أنحاء أبين وعدن وأمانة العاصمة والضالع والجوف ولحج ومأرب وصنعاء. كذلك، أجرت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية الفحوص لنحو 6,400 طفل، ممَّن هم دون الخامسة، للكشف عن سوء التغذية الحاد لديهم، وقد حدَّدت من بينهم نحو 1,000 طفل ممَّن يعانون من سوء التغذية من المستوى المتوسط وأحالتهم للعلاج، وما يقرب من 250 طفلاً، ممَّن يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وأحالتهم للعلاج أيضًا. وإلى جانب ذلك، تولت تلك المنظمة الشريكة، في الشهر نفسه، نشر رسائل التوعية بشأن ممارسات التغذية الصحية على أكثر من 13,900 فرد عن طريق الزيارات المنزلية.
- وفي شهر مارس (آذار)، واصل أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارات تقديم المساعدات النقدية المتعددة الأغراض ومعونات التغذية في محافظة المحويت. ففي ذلك الشهر، قدمت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية الدعم إلى 1,600 فرد، وذلك بتوزيعها المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على العائلات التي لديها أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. كذلك، استقبلت هذه المنظمة الشريكة نحو 200 فرد ضمن برنامجها المتعلق بمعالجة سوء التغذية الحاد، ونشرت رسائل التوعية بشأن تغذية الرُّضَّع وصغار الأطفال على نحو 600 أم، وذلك بعقد ما يقرب من 130 جلسة توعية بين الأمهات.

الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

- يواصل شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقديم خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والصحة العامة في اليمن. ففي شهر مارس (آذار)، أتم أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارات إصلاح مُوصِلٍ للامداد بالمياه في إحدى المنشآت الصحية في تعز، ورَكَّب وحدة مُبردة لتخزين الأدوية في إحدى المنشآت الصحية في الحديدة. وقدمت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية، أيضًا، المستلزمات الصحية، من مُطَهِّرات، وقفازات، ومُسكِّنات للحُمى، ومُعقِّمات اليدين، إلى إحدى المنشآت الصحية في مديرية أخرى في محافظة تعز، وذلك بهدف المساعدة على الوقاية من فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه. وإلى جانب ذلك، درَّبت تلك المنظمة الشريكة 28 فردًا من العاملين في مجال الصحة المجتمعية في تعز، و22 عاملاً في مجال الصحة المجتمعية في الحديدة، وذلك بهدف دعم منشآتها الصحية في تلك المنطقة.
- وفي شهر أبريل (نيسان)، بدأ أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارات تقديم الاستشارات الصحية لمرضى العيادات الخارجية وخدمات التغذية العلاجية في إحدى المنشآت الصحية في الحديدة. فقد قدم هذا الشريك، في المدة ما بين 1 إلى 15 أبريل (نيسان)، أكثر من 230 استشارة في تلك المنشأة. وفي الشهر نفسه، أيضًا، عقدت هذه المنظمة الشريكة جلسات التوعية بشأن فيروس كورونا المستجد، وورَّعت المُطَهِّرات ومُعقِّمات اليدين على أكثر من 50 موظفًا من موظفي الرعاية الصحية في أربع منشآت في الحديدة وتعز.
- وفي شهر أبريل (نيسان)، قدَّمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارات الدعم إلى إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية لإتمام إصلاح شبكات المياه وبناء المراحيض في محافظات عمران وحجة والمحويت شمالي اليمن، وذلك ضمن أعمال الإغاثة المعتمدة التي تهدف إلى حفظ أرواح الناس، والتي سُمح باستمرار إجرائها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، في ظل استمرار التعليق الجزئي للأعمال التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شمال اليمن. وفي حجة، أكملت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية إصلاح ست آبار في إحدى المديرية لإتاحة مياه الشرب الصالحة لنحو 10,800 فرد، وثلاث آبار في مديرية أخرى بما يخدم نحو 5,900 فرد. وفي المحويت، أكملت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، أيضًا، إصلاح سبع آبار وعين ماء واحدة في إحدى المديرية بما يخدم أكثر من 10,200 فرد، إلى جانب ثلاث آبار في مديرية أخرى بما يخدم نحو 1,900 فرد. وفي الشهر نفسه، كذلك، أتمت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية إنشاء المراحيض لنحو 400 عائلة في ثلاث من مديريات محافظة عمران.

تمويل خطة الجهود الإنسانية لعام 2019*

حسب الجهة المانحة



* التمويل بالأرقام بدءاً من 8 مايو (أيار) 2020. جميع الأرقام الدولية تأتي وفق ما تقيد به خدمة الرصد المالي لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وتستند إلى الالتزامات الدولية للعام التقويمي المذكور، في حين تأتي أرقام حكومة الولايات المتحدة وفق ما تقيد به الحكومة، وتعكس التزاماتها المعلنة للجمهور عن العام المالي 2019، والذي بدأ بتاريخ 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2018 وانتهى بتاريخ 30 سبتمبر (أيلول) 2019.
 **المملكة العربية السعودية
 ***الإمارات العربية المتحدة
 ****المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO)

السياق

- في المدة ما بين عام 2004 ومطلع عام 2015، كان للصراعات بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد آثارها في أكثر من مليون فرد وفي أولئك المهجّرين مرةً بعد أخرى في شمال اليمن؛ وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن تجدد الصراع والتجهير وزيادة حدتهما؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المستفحلة بالفعل هناك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة أو تدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن البلاد تعتمد في استهلاكها من الحبوب وغيرها من مصادر الغذاء بنسبة قدرها 90% على الواردات.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع المتفاقم – إلى جانب غياب الاستقرار الذي طال أمده، والأزمة الاقتصادية الناتجة جراء ذلك، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وارتفاع معدلات البطالة – في احتياج نحو 24.1 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، ومنهم 17 مليوناً بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة. بل إن هذا النزاع قد دفع بأكثر من 3.6 ملايين فرد إلى النزوح؛ وقد عاد نحو 1.3 مليون منهم إلى مواطنهم، وفق البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018. وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة تحول بين وكالات الإغاثة وبين جمع المعلومات الديموغرافية الوافية الدقيقة.
- وبتاريخ 2 ديسمبر (كانون الأول) عام 2019، أعاد السفير الأمريكي كريستوفر ب. هنزل (Christopher P. Henzel) إصدار الإعلان عن الكوارث في اليمن في العام المالي 2020 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني المقدم من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019^{1,2}

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكواريث			
53,272,978 دولارًا	أبين، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران، والبيضاء، والضالع، وذمار، وحضرموت، وحجة، والحديدة، وأب، والجوف، ولحج، والمهرة، ومأرب، والمحويت، وريمة، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، وجزيرة سقطرى، وتعز	الزراعة والأمن الغذائي، ونظم التعافي الاقتصادي والسوق، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والصحة، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء تنفيذيون (IPs)
837,525 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	شريك تنفيذي
1,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	المنظمة الدولية للهجرة
8,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
4,047,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية (UNHAS)
6,070,500 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	برنامج الغذاء العالمي
27,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والتغذية	منظمة الصحة العالمية
1,230,921 دولارًا		دعم البرامج	
102,058,924 دولارًا	إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكواريث		
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام 3.4			
54,984,842 دولارًا	أبين، والضالع، وعدن، والحديدة، والمحويت، وذمار، وحجة، وأب، ولحج، وصنعاء، وشبوة، وتعز	التحويلات النقدية لأجل الغذاء، وقسائم الغذاء، والمشتربات المحلية والإقليمية والدولية، والتغذية، والخدمات التكميلية	شركاء تنفيذيون
3,867,800 دولار	في جميع أنحاء البلاد	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)
1,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الخدمات التكميلية	منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
433,212,951 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	
50,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	المشتربات المحلية والإقليمية والدولية	برنامج الغذاء العالمي
41,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	قسائم الغذاء	
585,065,593 دولارًا	إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام		
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
10,100,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء تنفيذيون
39,700,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق المخيمات وإدارتها، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين ودعم العائدين، والإيواء والتوطين	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
49,800,000 دولار	إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية		
736,924,517 دولارًا	إجمالي التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019		

1 يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءاً من 30 سبتمبر (أيلول) 2019.

2 يوم 27 مارس (آذار) 2020، علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقاً جزئياً تمويلاً تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويل برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية. وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُمول أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 13 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

3 قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغير.

4 تعزز الخدمات التكميلية التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام، والتي تشمل الأعمال المتعلقة بقطاعات معينة مثل الزراعة وسبل العيش والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، من برامج المساعدات الغذائية عن طريق زيادة توفر الأغذية والتمكين من الحصول عليها.

التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020²

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
تمويل الإغاثة من الطوارئ الكبرى في اليمن			
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارت			
520,881 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	شريك تنفيذي
4,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية	خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية
5,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية	برنامج الغذاء العالمي
127,615 دولارًا		دعم البرامج	
10,648,496 دولارًا		إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارت	
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام [I]			
1,041,763 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	شريك تنفيذي
211,921 دولارًا	الحدية	قسائم الغذاء	شريك تنفيذي
374,990,394 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	برنامج الغذاء العالمي
376,244,078 دولارًا		إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام	
مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
8,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق المخيمات وإدارتها، والدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
8,500,000 دولار		إجمالي تمويل مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية	
395,392,574 دولارًا		إجمالي التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للطوارئ الكبرى في اليمن للعام المالي 2020	

التمويل المقدم للاستعداد لتفشي فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن³

مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
1,230,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الإغاثة العاجلة، والصحة، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شريك تنفيذي
780,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الإغاثة العاجلة، والصحة، وإغاثة المهاجرين	المنظمة الدولية للهجرة
500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
2,510,000 دولار		إجمالي تمويل مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية	
2,510,000 دولار		إجمالي التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة للاستعداد لتفشي فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه في اليمن للعام المالي 2020	

10,648,496 دولارًا	إجمالي التمويل الإنساني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارت استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020
376,244,078 دولارًا	إجمالي التمويل الإنساني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020
11,010,000 دولار	إجمالي التمويل الإنساني من مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020
397,902,574 دولارًا	إجمالي التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020

¹ يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من 8 مايو (أيار) 2020.

² يوم 27 مارس (آذار) 2020، علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقًا جزئيًا تمويلًا تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويلات برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية. وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُمول أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 13 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

³ تُمَلَّ هذه الأرقام قيمة التمويل المُقدَّم بمقتضى قانون الهجرة ومساعدة اللاجئين (MRA)، والمخصص للإغاثة من فيروس كورونا المستجد بموجب إستراتيجية التمويل التكميلي للوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستعداد له والإغاثة منه في الخارج بدءًا من 8 مايو (أيار) 2020.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم على الموقع: www.interaction.org.
- تحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات الثقافية والغذائية والبيئية المناسبة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
- مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الرابط: www.cidi.org.
- ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على الرابط: www.reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي تضطلع بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>